السياسة الجنائية العراقية في مكافحة المحتوى الهابط عبر وسائل التواصل الاجتماعي

الأستاذ المشرف/محمد على حاجى ده آبادى

دكتوراه فى القانون الجنائي وعلم الاجرام .استاذ مشارگ فى جامعه قم –ايران

dr_hajidehabadi@yahoo.com

طالبة الدكتوراة/ رفل عبدالامير حسين خياط

جامعة قم / كلية القانون/ قسم القانون الجنائي –ايران

Rafalhadad94@gmail.com

الكلمات المفتاحية: السياسة الجنائية، المحتوى الهابط، وسائل التواصل الاجتماعي، التشريع العراقي، حرية التعبير.

كيفية اقتباس البحث

ده آبادى، محمد على حاجى ، رفل عبدالامير حسين خياط، السياسة الجنائية العراقية في مكافحة المحتوى الهابط عبر وسائل التواصل الاجتماعي،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، أيلول ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٩ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Iraqi Criminal Policy in Combating "Inappropriate Content" on Social Media Platforms

Supervisor:
Dr. Muhammad Ali Haji Dehabadi
Ph.D. in Criminal Law and Criminology
Associate Professor, University of Qom, Iran

Ph.D. Researcher:
Rafal AbdulAmeer Hussein Khayyat
University of Qom, Faculty of Law
Department of Criminal Law – Iran

Keywords : Criminal policy, inappropriate content, social media, Iraqi legislation, freedom of expression.

How To Cite This Article
Dehabadi, Muhammad Ali Haji, Rafal AbdulAmeer Hussein Khayyat, Iraqi Criminal Policy in Combating "Inappropriate Content" on Social Media Platforms,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, September 2026,Volume:16,Issue 9.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

Indecent content on social media has become one of the most prominent emerging criminal phenomena, threatening societal values and norms. Its negative effects are reflected in its impact on moral security and social peace. This study examines and analyzes criminal policy to combat this phenomenon, reviewing the legislative basis for criminalizing it and outlining preventive and deterrent measures to limit its spread. The research concludes that contemporary criminal policy is no longer based solely on punishment, but rather has shifted toward establishing an integrated system that combines preventive legislation and criminal

deterrence. It also highlights the need to activate cooperation between state institutions, community organizations, and social media platforms to ensure effective implementation. The study also demonstrates that legal texts, no matter how precise, remain incapable of achieving the desired deterrence unless they are coupled with awareness-raising and educational efforts that instill a sound digital culture and build intellectual resilience among individuals. The study concluded that the success of criminal policy in combating indecent content depends on its ability to balance respect for freedom of expression as a fundamental constitutional right with the preservation of public morals and public order as fundamental pillars of protecting society. This requires a comprehensive strategic vision that integrates legislation, education, media, and cybersecurity within an integrated and effective framework.

المستخلص:_

أضحى المحتوى الهابط عبر وسائل التواصل الاجتماعي من أبرز الظواهر الإجرامية المستحدثة التي تهدد منظومة القيم والأعراف المجتمعية، وتنعكس آثارها السلبية على الأمن الأخلاقي والسلم الاجتماعي. وقد تناولت هذه الدراسة بالدراسة والتحليل السياسة الجنائية في مكافحة هذه الظاهرة، من خلال استعراض الأساس التشريعي لتجريمها، وبيان الوسائل الوقائية والردعية الكفيلة بالحد من انتشارها. وقد خلص البحث إلى أن السياسة الجنائية المعاصرة لم تعد قائمة على الجانب العقابي وحده، وإنما اتجهت إلى إرساء منظومة متكاملة تجمع بين التشريع الوقائي والزجر الجنائي، فضلًا عن ضرورة تفعيل التعاون بين مؤسسات الدولة والهيئات المجتمعية ومنصات التواصل الاجتماعي لضمان فعالية التطبيق. كما أظهرت الدراسة أن النصوص القانونية، مهما بلغت من الدقة، تبقى عاجزة عن تحقيق الردع المطلوب ما لم تقترن بجهود توعوية وتربوية ترسخ الثقافة الرقمية الرشيدة وتبني الحصانة الفكرية لدى الأفراد. وانتهت الدراسة إلى أن نجاح السياسة الجنائية في مكافحة المحتوى الهابط مرهون بمدى قدرتها على الموازنة بين احترام حرية التعبير كحق دستوري أصيل، وبين صيانة الآداب العامة والنظام العام كركائز أساسية لحماية المجتمع، وهو ما يتطلب رؤية استراتيجية شمولية تدمج بين التشريع والتربية والإعلام والأمن السيبراني في إطار متكامل وفعال.

المقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة طفرة هائلة في تقنيات الاتصال والمعلومات، أدت إلى ظهور وسائل التواصل الاجتماعي كمنصات رئيسة للتعبير عن الرأي وتبادل الأفكار والتواصل بين الأفراد. ورغم ما أتاحته هذه الوسائل من فرص للتطور والانفتاح الثقافي والمعرفي، إلا أنها

أصبحت في الوقت ذاته ساحة خصبة لانتشار ظواهر سلبية تهدد القيم الأخلاقية وتزعزع استقرار المجتمع، ومن أبرزها المحتوى الهابط الذي يتعارض مع الآداب العامة ويقوّض أسس التربية السليمة. إن هذه الظاهرة لم تعد محصورة في نطاق ضيق، بل تجاوزت الحدود الجغرافية وأصبحت تتخذ طابعًا عالميًا، وهو ما يفرض على الدولة مسؤولية مضاعفة في مواجهتها عبر أدوات السياسة الجنائية.

مشكلة البحث :_ تتمثل مشكلة البحث في السؤال المحوري الآتي:

إلى أي مدى تستطيع السياسة الجنائية، بأبعادها االوقائية والردعية، أن تواجه ظاهرة المحتوى الهابط المنتشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بحيث تحقق التوازن بين حماية حرية التعبير وضمان صيانة القيم والأعراف المجتمعية؟ وتتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية، منها: ١. ما المقصود بالمحتوى الهابط وما حدوده القانونية؟ ٢. كيف عالج المشرّع العراقي هذه الظاهرة تشريعيًا؟ ٣. ما هي أدوات السياسة الجنائية الوقائية والردعية في هذا المجال؟

هدف البحث :_ يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها: ١. بيان الإطار المفاهيمي والقانوني لظاهرة المحتوى الهابط عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ٢. تحليل السياسة الجنائية المتبعة في العراق لمكافحة هذه الظاهرة. ٣. الكشف عن أوجه القصور في المعالجة الجنائية الحالية واقتراح حلول تشريعية ووقائية أكثر فاعلية. ٤. إيضاح دور المؤسسات التربوية والإعلامية والمجتمعية إلى جانب الأدوات الجنائية في الحد من انتشار المحتوى الهابط.

هيكلية البحث :_ تم تقسيم البحث الى مبحثين تسبقهما مقدمة يخصص المبحث الاول لاهم المفاهيم واهم الوسائل المستخدمة للمحتوى الهابط اما المبحث الثاني تناولنا فيه السياسة التي اتبعا المشرع العراقي لمكافحة المحتوى الهابط والوقاية من ذلك. ثم كللنا البحث بخاتمة تتضمن اهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول:المفاهيم و المبادى

يُعدّ المحتوى الهابط عبر وسائل التواصل الاجتماعي من أبرز الظواهر التي دفعت التشريعات الحديثة إلى البحث عن آليات فعّالة لمواجهتها، لما تتركه من آثار سلبية على القيم المجتمعية والنظام العام. وتشكّل السياسة الجنائية الإطار العام الذي تستند إليه الدولة في رسم ملامح هذه المواجهة، من خلال تحديد المفهوم القانوني للمحتوى الهابط ووضع الوسائل المناسبة للحد من انتشاره. وبناءً على ذلك، ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين أساسيين: الأول لبيان مفهوم السياسة الجنائية، والثاني لعرض أهم الوسائل التي اعتمدتها في مكافحة هذه الظاهرة.

المطلب الأول

مفهوم السياسة الجنائية في مكافحة المحتوى الهابط

الفرع الاول :_ مفهوم السياسة الجنائية

لم تضع التشريعات تعريفات خاصة بالسياسة الجنائية وهو جانب محمود لأن مهمتها تكمن في التنظيم القانوني للمسائل موضوع المعالجة وليس في بيان مكنونات المصطلحات ، لذلك سيقتصر البحث هنا على ما جادت به من افكار ورؤى فقهاء القانون الجنائي لبيان المفهوم المذكور ، ويعد العالم الالماني (فويرباخ) اول من استخدم مصطلح السياسة الجنائية مطلع القرن التاسع عشر ، وكان يقصد بها مجموعة الوسائل التي يمكن انتهاجها ومكان معينين لغرض مكافحة الاجرام ، وما يميز هذا التعريف انه جعل من مكافحة الاجرام هدفا للسياسة الجنائية ، وهذا تعبير يشوبه الغموض لأنه عجز عن الكشف عن نطاق هذه السياسة[١].

وكذلك يمكن تعريف السياسة الجنائية بصفة عامة بأنها مجموعة الوسائل والتدابير التي تحدثها الدولة في حقبة زمنية معنية لمكافحة الجريمة وحفظ الأمن والاستقرار داخل ربوعها[٢]، ويلاحظ في هذا الشأن أن هناك مفهومان للسياسة الجنائية أحدهما ضيق والآخر واسع، لكن قبل التطرق لهذين الأخيرين نورد تعريفا شاملا ومختصرا للسياسة الجنائية والذي يعتبرها ذلك الإطار النظري المحدد لكيفية حل الصراع الحتمي بين الجريمة والمجتمع.

فالسياسة الجنائية بالمفهوم الضيق هي مجموعة الوسائل والتدابير التي ينبغي على الدولة تسخيرها لزجر الجريمة بأكبر قدر من الفعالية[٣] وهذه النظرية ظلت سائدة خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين كما هو الحال في التعريف الذي أورده الفقيه فورباخ عندما اعتبر السياسة الجنائية مجموع الوسائل الزجرية التي تواجه بها الدولة الجريمة، وهو نفس الاتجاه الذي ذهب إليه الفقيه الشهير فونيلزت، حينما حصر مفهوم السياسة الجنائية في المجموعة المنظمة من المبادئ التي يتحتم على الدولة والمجتمع اعتمادها لتنظيم عملية محاربة الجريمة[٤].

وبذلك فالمفهوم التقليدي للسياسة الجنائية ظل يتأرجح ما بين التجريم والعقاب من جهة وما يتعلق بالتدابير والإجراءات المسيطره حيث لا يخلو الأمر من معالجة ظاهرة الإجرام على المستويين الموضوعي والشكلي، فكلما تعلق الأمر بتجريم فعل أو تركه وتحديد العقاب المناسب له إلا وكان موضوع ذلك القانون الجنائي . قانون الموضوع . وكلما تعلق الأمر بإجراءات البحث والمتابعة والمحاكمة والتنفيذ إلا وكان موضوع ذلك قانون المسطرة الجنائية . قانون الشكل[٥].

أما المفهوم الواسع للسياسة الجنائية والسائد في الوقت المعاصر فهو لا يقتصر على مواجهة الجريمة بسن تشريعات جزائية وتشديد العقوبات، بل تجاوز الأمر إلى الاهتمام بالأسباب المؤدية إلى استفحال ظاهرة الإجرام بغية التصدي لها والحد من ارتفاعها، لأن القانون الجنائي فضلا عن طبيعته الفقهية جوريديك التي تقتضي تكوين المشتغلين به تكوينا فقهيا يؤهلهم لمعرفة وتفسير قوانين العقوبات في الحدود المرسومة للعقاب، فهو أي القانون الجنائي علم اجتماعي يدخل في مجموعة العلوم الجنائية والتي تبحث في أسباب الإجرام وطرق علاجه[٦].

لذا فإن السياسة الجنائية تعنى بالمرحلة التي تسبق ارتكاب الجريمة وذلك بسن ووضع سياسة وقائية شاملة من شأنها أن تحول دون وقوع الجرم، وهذا الأمر يقتضي من الدولة اعتماد خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحسين مستوى المعيشة لدى ساكنتها، فإجبارية التعليم من شأنها أن تحد من ظاهرة الأمية وانعدام الشعور بالمسؤولية والوعي لدى الناس، وتوفير السكن اللائق من شأنه هو الآخر أن يساهم في معالجة ظاهرة الإجرام إذ الإحصائيات تفيد أن الجريمة تنبع من الأحياء الهامشية التي لا تتوفر على أدنى شروط الصحة، ومحاربة الإدمان على الخمور والمخدرات والقضاء على دور الدعارة والفساد والقمار التي تعتبر سببا رئيسيا في استفحال ظاهرة الإجرام.

الفرع الثاني :_ مفهوم المحتوى الهابط[٧]

هو عكس المحتوى الجاد والهادف، أي أنه غير لائق اجتماعيًا ويمس الذوق العام والأخلاق، وذلك بنشر كلمات أو صور أو فيديوهات أو كوميديا سطحية تظهر في مقاطع غير مسؤولة وواعية تصل إلى حد التفاهة وتخالف العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع[٨]. ويُعرف أيضًا بأنه نشاط تواصلي ينشر صورًا وفيديوهات على مواقع التواصل الاجتماعي تسيء إلى الذوق العام وتتعارض مع الأخلاق والعادات والتقاليد الاجتماعية والقيم الدينية. ويهدف هذا المحتوى إلى الشهرة والكسب المادي وتحويل المجتمعات ذات القيم العريقة إلى مجتمعات ذات قيم سطحية[٩]. التعريف الإجرائي للمحتوى الهابط هو: المحتوى المنشور على مواقع التواصل الاجتماعي الذي يحتوي على دلالات وصور وموسيقى ذات دلالات جنسية أو اجتماعية أو طائفية، مما ينتهك الأخلاق والذوق العام للمجتمع العراقي[١٠].

لم يكن هذا المصطلح معروفا من قبل؛ بل عُرِفَ مع انتشار الرقمنة ؛ ويمكن ان نُعرفه بانه (كل عملٍ يدخل في صناعةِ و نشر محتوىً ينطوي على اخلال بالآداب العامةِ او اساءة للذوق العام.

الفرع الثالث :_ مفهوم وسائل الاتصال

هي عبارة عن وسائل وأساليب تعمل على نقل الإشارات والمعلومات بين النّاس، وتتمثّل في التّبادلات الفِكريّة والوجدانيّة بينهم، وتتمّ من خلال نقل مجموعة من الرّسائل من شخص مُرسِل إلى شخص مُستقبِل. أما عمليّة الاتّصال نفسها فهي عبارة عن النّمط الذي يتمّ بين شخصين أو أكثر من أجل الوصول إلى أهدافٍ مُعيّنة مفادُها إيصال رسائل واضحة لجميع الأطراف[١١].

كما تُعرّف وسائل الاتصال الحديثة بأنّها الأدوات أو الأجهزة التي تنقل المعلومات بين الأشخاص، وقد ابتكر البشر على مرّ العصور العديد من وسائل الاتصال بدءاً من إرسال الإشارات عن طريق الأدخنة وصولاً إلى الهاتف والبريد الإلكتروني، كما أحدث اختراع التلغراف عام ١٨٣١م نقلةً نوعيةً في عالم الاتصالات، ممّا أدّى إلى تطوّر آلية التفاعل بين البشر، وفي الوقت الراهن أصبحت وسائل الاتصال الرقمية أكثر وسائل الاتصال شيوعاً[١٢]، وتكمن أهمية وسائل الاتصال الحديثة في عدّة محاور أهمّها؛ إمكانية الوصول إلى المواقع الإلكترونية من خلال اتصالها بالإنترنت، واتصالها بشبكات تُمكّن الأشخاص من نقل وتبادل المعلومات، كما أنّ لها دور مهم في المجال الصناعي؛ حيث تستقبل آلات التصنيع الحديثة المعلومات والبيانات التي تتحكّم بها وبآلية عملها عن طريق وسائل الاتصال الحديثة، ويُشار إلى أنّ وسائل الاتصال الحديثة تخضع لتطوير مستمرّ.

ويمكن للباحث تعريف وسائل الاتصال الحديثة بانها الوسائل التي تساعد على التواصل بين الناس محلياً ودولياً التي تعتمد في تشغيلها على تقنية تكنولوجيا المعلومات الحديثة التي يتم تشغيلها بأنظمة تشغيل وبرامج متطورة، مثل الموجودة في الهاتف محمول الذكي والذي يحتوي على نظام تشغيل بشاشة عرض يسمح بتصفح الإنترنت وتبادل الرسائل النصية أو البريدية والصوت.

المطلب الثاني :_ اهم وسائل التواصل المستعملة لنشر المحتوى الهابط

المحتوى الهابط أصبح من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات في ظل الانتشار الواسع للتكنولوجيا الرقمية ووسائل الاتصال الحديثة. فمع تطور منصات التواصل الاجتماعي وتطبيقات التراسل الفوري، بات من السهل نشر صور ومقاطع لا تتفق مع القيم الأخلاقية والثقافية، مما يترك آثاراً سلبية على الوعي العام والسلوك الاجتماعي، خصوصاً لدى فئة الشباب. ومن هنا تبرز أهمية التعرف على أهم وسائل الاتصال التي يُستغل انتشارها في ترويج هذا النوع من المحتوى، للتمكن من مواجهته والحد من مخاطره.

وقد أعلن مركز الإعلام الرقمي في العراق وهو مؤسسة غير حكومية اليوم الأحد، أن ٢٥ مليون عراقي يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي في البلاد. وقد كتب المركز في بيان صحفي:

"هناك زيادة واضحة في عدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي النشطين ((Activeهذا العام مقارنة بالعام الماضي". وأضاف أن "عدد مستخدمي مواقع التواصل خلال هذا العام بلغ ٢٥ مليون مستخدم نشط بزيادة ٤ ملايين مستخدم عن العام الماضي طبقا لآخر إحصائية لمؤسستي Hootsuite و We are social المتخصصتين".

وأشار المركز إلى "وجود ٢٠ مليون مستخدم على منصة فيسبوك، و١٣ مليون مستخدم نشط على انستجرام، و١١.٢٥ مليون مستخدم على سناب شات، و ٣٠١ مليون مستخدم لتويتر، . و١.٢٠ مستخدم لشبكة لينكدان بالإضافة إلى١٧ مليون مستخدم لفيسبوك ماسنجر". وتابع، أن "عدد مستخدمي شبكة الإنترنت في العراق وصل الى ٣٠.٥٢ مليون مستخدم بحلول عام ٢٠٢١ بزيادة ٧٠٠ ألف مستخدم عن العام الماضي". وعزا المركز "الزيادة الحاصلة في أعداد مستخدمي كل المنصات يعود إلى تداعيات جائحة كورونا والإغلاق والحظر الذي شهده العراق لمواجهة هذه الأزمة وتحول عمليات البيع والشراء والدراسة والعمل وغيرها إلى وسائل الاتصال الاجتماعي". وتبلغ النسمة السكانية في العراق ٤٠ مليون نسمة وفقا لإحصائيات وزارة التخطيط العراقية.

فيسبوك: ٢.٩١ مليار مستخدم.

يوتيوب: ٢.٥ مليار مستخدم.

واتساب: ٢ مليار مستخدم.

انستجرام: ١.٤ مليار مستخدم.

تيك توك: ١ مليار مستخدم

ويعد من اكثر أنواع وسائل الاتصال استخداماً

اولاً: فيسبوك أو فيس بوك (بالإنجليزية Facebook)

يعتبر أحد أهم مواقع التواصل الاجتماعي التي لا تمثل منتدى اجتماعيا فقط، ولكنه أصبح قاعدة تكنولوجية سهلة يمكن لأي شخص أن يفعل بها ما يريد.[١٣] ويتكون الموقع من مجموعة من الشبكات تتكون من أعضاء ومجموعات مصنفة على أساس المنطقة ومكان العمل والجامعة وغيرها، كما هو الحال في مكان المشترك الجديد يمكنه اختيار إحدى الفئات، ثم يبدأ في التصفح واختيار مجموعة للمشاركة فيها من أهم الخدمات التي يقدمها فيسبوك هي القدرة على مقابلة الأصدقاء القدامى أو الجدد والتبادل وآخر الأخبار والتطورات معهم، وتبادل الصور ومقاطع الفيديو، وما إلى ذلك، وإرسال الرسائل بطريقة بسيطة وغير معقدة لجميع الأصدقاء، والإدراج المنتظم لأهم الأحداث العائلية، وإمكانية إضافة وحذف أي شخص من القائمة، وإنشاء ألبومات

صور للمستخدم وعائلته وأصدقائه متاحة للأصدقاء الآخرين لمشاهدتها، وتوفير الآلاف من الألعاب الترفيهية، وإمكانية اللعب الفردي أو الجماعي مع الأصدقاء، ومنصة مهمة لنشر الإعلانات التجارية على وجه الخصوص ومجال مهم لفضح الأنظمة الديكتاتورية ونشر أفكار التحرير ليس فقط على المستوى العربي، ولكن أيضا في جميع أنحاء العالم[١٤].

ويعد الفيسبوك من أبرز الوسائل التي تُستعمل لنشر المحتوى الهابط، وذلك لعدة أسباب: الانتشار الواسع: فهو أكبر منصة تواصل اجتماعي من حيث عدد المستخدمين حول العالم، مما يجعله بيئة خصبة لتداول مختلف أنواع المحتوى. وسهولة النشر والمشاركة: يتيح للمستخدمين رفع الصور ومقاطع الفيديو والنصوص بسرعة، ومشاركتها على نطاق واسع. والمجموعات والصفحات: تُستغل بعض الصفحات العامة أو المجموعات المغلقة في ترويج محتوى غير لائق يصعب على الإدارة رصده في الوقت المناسب. وايضا البث المباشر: يوفر إمكانية نشر مشاهد مباشرة قد تحمل مضامين هابطة أو منافية للآداب. وكذلك الإعلانات المضللة: تنتشر أحياناً إعلانات تحتوي على صور أو عناوين مثيرة تستدرج المتابعين لمحتوى غير سوي.

ثانياً: يوتيوب (بالإنجليزية: YouTube) أنه موقع ويب يتيح لمستخدميه تحميل مقاطع الفيديو مجانًا ومشاهدتها مباشرة (بدلاً من التنزيل) والمشاركة والتعليق والمزيد. تأسست في ١٤ فبراير ٢٠٠٥ م من قبل ثلاثة موظفين سابقين في PayPal ، تشاد هيرلي وستيف تشين وجويد كريم ، في سان برونو ، وكانت تستخدم تقنية Adobe Flash لعرض مقاطع متحركة ، لكنها الآن تستخدم تقنية HTML 5يتنوع محتوى الموقع ما بين مقاطع الأفلام ومقاطع التليفزيون والموسيقى وكذلك مقاطع الفيديو التي ينتجها الهواة وغيرهم. يعمل حاليا مع أكثر من ألفي موظف[١٥]. يتضمن المحتوى المتاح مقاطع الفيديو ومقاطع البرامج التلفزيونية ومقاطع الفيديو الموسيقية والأفلام القصيرة والأفلام الوثائقية والتسجيلات الصوتية ومقاطع الأفلام والبث المباشر ومدونات الفيديو ومقاطع الفيديو الأصلية القصيرة ومقاطع الفيديو التعليمية. يتم إنشاء معظم المحتوى وتحميله من قبل الأفراد ، لكن الشركات الإعلامية بما في ذلك CBS و BBC و Vivo و Hulu تقدم بعض المواد الخاصة بهم على YouTube كجزء من برنامج شراكة YouTubeيمكن للمستخدمين غير المسجلين مشاهدة مقاطع الفيديو على الموقع ، لكن لا يمكنهم تحميلها ، بينما يمكن للمستخدمين المسجلين تحميل عدد غير محدود من مقاطع الفيديو وإضافة التعليقات[١٦].

واليوتيوب يُعتبر من أبرز المنصات التي يُستعمل فيها نشر المحتوى الهابط، وذلك لأنه يعتمد على مقاطع الفيديو التي تُعد أكثر تأثيراً وانتشاراً. ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية: الانتشار

العالمي: يوتيوب هو المنصة الأولى لمشاركة الفيديوهات، ويستقطب ملايين المشاهدات يومياً من مختلف الفئات العمرية، مما يجعله أداة قوية لنشر أي نوع من المحتوى. وسهولة الاستخدام: يتيح للمستخدمين رفع مقاطع فيديو بسرعة دون الحاجة إلى خبرة تقنية كبيرة، وهو ما يستغله البعض في نشر مقاطع غير لائقة. والمحتوى المثير للربح: نظراً لاعتماد المنصة على نظام المشاهدات والإعلانات لتحقيق الأرباح، يلجأ بعض صناع المحتوى إلى نشر مقاطع هابطة أو مثيرة لجذب أكبر عدد ممكن من المتابعين. والتحديات والمقالب: انتشرت عبر يوتيوب العديد من التحديات أو المقالب التي تحمل طابعاً غير أخلاقي أو مخالفاً للقيم المجتمعية. وضعف الرقابة الفورية: رغم وجود سياسات يوتيوب، إلا أن الكم الهائل من الفيديوهات يجعل من الصعب مراقبة المحتوى بشكل كامل، مما يسمح بانتشار مقاطع هابطة قبل إزالتها.

ثالثا :_ غرام أو إنستقرام أو إنستجرام (بالإنجليزية: Instagram)

يُعرف اختصارًا باسم (Instaهي شبكة اجتماعية أمريكية وخدمة مشاركة الصور والفيديو مملوكة لشركة Meta Corporation ، تم إنشاؤها بواسطة Kevin Systrom و Mike Krieger ، وتم إطلاقها لأول مرة لنظام iOS في أكتوبر ٢٠١٠. في أبريل ٢٠١٢ ، تم إصدار إصدار Android ، تلاه تم إطلاق إصدار سطح المكتب في نوفمبر ٢٠١٢ بميزات محدودة مقارنة بإصدارات الهواتف ، وفي يونيو ٢٠١٤ تم إطلاق تطبيق Instagram لنظام التشغيل Fire OS ، وفي أكتوبر ٢٠١٦ تم إطلاق تطبيق Instagram لنظام التشغيل Windows 10يتيح التطبيق لمستخدميه تحميل الوسائط التي يمكن تعديله من خلال المرشحات وتنظيمه باستخدام العلامات والعلامات الجغرافية[١٧]. يمكن مشاركة المنشورات علنًا أو مع المستخدمين الذين تم قبول طلبات متابعتهم بالفعل. يمكن للمستخدمين تصفح محتوى المستخدمين الآخرين من خلال الإشارات المرجعية ومواقع الويب وعرض المحتوى الأكثر شيوعًا. يمكن للمستخدمين الإعجاب بالصور ومتابعة المستخدمين الآخرين لإضافة محتواهم على الصفحة الرئيسية لمتابعة آخر الأخبار والتطورات[١٨].

ويعد الإنستغرام من المنصات الأكثر استعمالاً لنشر المحتوى الهابط، خصوصاً بين فئة الشباب والمراهقين، وذلك لعدة أسباب نذكر منها : التركيز على الصورة والفيديو: طبيعة المنصة قائمة أساساً على مشاركة الصور والمقاطع القصيرة، مما يجعلها بيئة خصبة لنشر محتوى بصري مثير أحياناً يتنافى مع القيم الأخلاقية. وايضا القصص (Stories) والبث المباشر: تُستعمل هذه الخاصيات بشكل واسع لنشر مقاطع آنية وسريعة الانتشار، قد تتضمن إيحاءات أو محتويات غير لائقة. وكذلك المؤثرون (Influencers): بعضهم يلجأ إلى نشر صور أو مقاطع مثيرة

للجدل بهدف زيادة عدد المتابعين وتحقيق أرباح من الإعلانات. والرسائل الخاصة (DMs): تُستعمل للترويج السري للمحتوى الهابط أو لمشاركته بعيداً عن أعين الرقابة العامة. وخوارزمية الاقتراحات: قد تدفع المستخدم نحو المزيد من هذا النوع من المحتوى إذا تفاعل معه مرة واحدة، مما يساهم في انتشاره بشكل أسرع.[١٩].

رابعا : تيك توك

تُعرف في الصين باسم (Douyin باللغة الصينية) ، وهي خدمة شبكة اجتماعية لمشاركة الفيديو مملوكة لشركة ByteDance الصينية. تُستخدم منصة الوسائط الاجتماعية لإنشاء مجموعة متنوعة من مقاطع الفيديو القصيرة ، من أنواع مثل الرقص والكوميديا والتعليم ، تتراوح مدتها من ٣ ثوانٍ إلى ٣ دقائق. TikTok هي نسخة دولية من Douyin ، والتي تم إطلاقها في الأصل في السوق الصينية في سبتمبر ٢٠١٦. لاحقًا ، تم إطلاق TikTok في عام ٢٠١٧ لنظامي iOS و Android في معظم أسواق الصين القارية ؛ ومع ذلك ، فقد أصبح متاحًا في جميع أنحاء العالم فقط بعد اندماجه مع خدمة وسائط اجتماعية صينية أخرى ، موسيقيًا ، في ٢ أغسطس ٢٠١٨.[٢٠].

ويُعتبر التيك تك اليوم من أخطر المنصات في نشر المحتوى الهابط، خاصة بين فئة المراهقين والشباب، وذلك للأسباب التالية: الانتشار الواسع والسريع: يعتمد على مقاطع فيديو قصيرة يسهل تداولها، مما يجعلها تنتشر بسرعة كبيرة بين المستخدمين. وطبيعة التحديات: يقوم الكثير من المستخدمين بتقليد تحديات قد تكون غير أخلاقية أو خطرة، في محاولة لجذب المشاهدات وزيادة عدد المتابعين. وايضا الخوارزمية الذكية: تعرض مقاطع مشابهة للمحتوى الذي يتفاعل معه المستخدم، مما قد يدفعه تدريجياً إلى المزيد من الفيديوهات الهابطة. وكذلك والاهم غياب الرقابة الأسرية: كثير من المراهقين يستعملون التطبيق دون متابعة أو رقابة، مما يجعلهم أكثر عرضة للتأثر بالمحتوى غير اللائق. وايضا سرعة البث المباشر: يُستغل في نشر مشاهد مباشرة تحمل مضامين مخالفة للآداب العامة، ويصعب ضبطها لحظياً.

المبحث الثاني

ابعاد السياسه الجنائيه العراقيه لمكافحة المحتوى الهابط عبر وسائل التواصل الاجتماعي

في ظل الثورة الرقمية واتساع نطاق استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، برزت مشكلة المحتوى الهابط كظاهرة تهدد القيم الأخلاقية والاستقرار الاجتماعي. ولما كان لهذا النوع من المحتوى تأثير مباشر على سلوك الأفراد، خاصة فئة الشباب، فقد أصبح من الضروري تدخل الدولة عبر أدواتها القانونية والجنائية للحد من انتشاره. وتقوم السياسة الجنائية هنا بدور محوري في وضع

التشريعات والإجراءات الرادعة التي تجرم هذا السلوك، في مقابل تبني أساليب وقائية تهدف إلى نشر الوعي وتعزيز التربية الإعلامية. وانطلاقاً من ذلك، سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين: الأول خاص بالسياسة الجزائية اى ردعيه في مواجهة المحتوى الهابط، والثاني مخصص للوقاية ووسائل الحد من آثاره السلبية.

المطلب الاول

السياسة الردعية تجاه المحتوى الهابط عبر وسائل التواصل الاجتماعي

في عصر الرقمنة، أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي منصة رئيسية للتعبير عن الرأي والتواصل بين الأفراد. ومع هذا الانفتاح، ظهرت تحديات جديدة تتعلق بالمحتوى المنشور، خاصةً ما يُعرف بـ"المحتوى الهابط". في العراق، حيث تُعتبر القيم الاجتماعية والدينية حجر الزاوية في بناء المجتمع، أصبح من الضروري وضع إطار قانوني يحدد ما يُعتبر محتوى هابطًا وكيفية التعامل معه. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل السياسة القانونية المتبعة في العراق لمكافحة هذا النوع من المحتوى، مع التركيز على القوانين ذات الصلة، الجهات المسؤولة، والأمثلة العملية التي تُظهر تأثير هذه السياسات على المجتمع. وبما ان المحتوى الهابط يعرف في ضمن السياق الاجتماعي حيث يُشير إلى المواد التي تُعتبر مسيئة للذوق العام، مثل الألفاظ النابية، الصور والفيديوهات الفاضحة، والمحتوى الذي يُروّج للعنف أو التطرف. في العراق، يُستخدم هذا المصطلح بشكل واسع، لكنه لا يمتلك تعريفًا قانونيًا محددًا، مما يفتح المجال لتفسيره بطرق مختلفة. وان العراق مجتمع ذو قيم اجتماعية ودينية راسخة، حيث يُعتبر الحفاظ على الآداب العامة أمرًا بالغ الأهمية. ومع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، أصبح من السهل الوصول إلى محتوى قد يُعتبر مخالفًا لهذه القيم، مما أثار قلقًا واسعًا بين أفراد المجتمع.

وفي الإطار القانوني لمكافحة المحتوى الهابط أصدر مجلس القضاء الأعلى إعمامه المرقم(٢٠٤) في ٨/ ٢/ ٢٠٢٣ والمتضمن (توجيه الجهات القضائية لإتخاذ الاجراءات القانونية المشددة بحق كل من يثبت قيامه بنشر محتوى ينطوي على اساءة للذوق العام او يشكل ممارسات غير اخلاقية او الاساءة المتعمدة للمواطنين و لمؤسسات الدولة).

وبما ان القاعدة القانونية وهي المادة رقم واحد من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ (لا جريمة و لا عقوبة إلا بنص) هل تنطبق على المحتوى الهابط ام لا؟ وهنا نطرح تسائل ماهو التكييف القانوني لنشر المحتوى الهابط؟

يعتمد العراق في مكافحة المحتوى الهابط على قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩، خاصة المواد المتعلقة بالآداب العامة، مثل المادة ٤٠٣ التي تعاقب من ينشر موادًا مخلة

بالحياء أو بالآداب العامة. لكن هذه القوانين وُضعت قبل ظهور الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، ما يجعل تطبيقها على الفضاء الرقمي معقدًا. وتنص المادة ٤٠٣ على معاقبة كل من يُنتج أو يُوزع موادًا تُعتبر مخلة بالحياء أو بالآداب العامة. هذه المادة تُستخدم في ملاحقة صُنّاع المحتوى الهابط، لكنها تفتقر إلى تحديد دقيق لما يُعتبر "محتوى هابطًا"، مما يُترك لتفسير القاضي[٢١]. وأن صناعة و نشر المحتوى الهابط تعتبر جنحة يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة او باحداهما وفق احكام المادة ٤٠٣ من قانون العقوبات العراقي (١١١) لسنة ١٩٦٩، كون الفعل يعتبر من مصاديق المادة اعلاه لا سيما عبارة (كل من صنع ...صورا او افلاما او رموزا او غير ذلك من الاشياء اذا كانت مُخلة بالحياء او الآداب العامة).

اما عن قانون الجرائم الإلكترونية رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢ في محاولة لمواكبة التطورات الرقمية، صدر قانون الجرائم الإلكترونية رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢، الذي يُجرّم نشر معلومات كاذبة أو مضللة على الإنترنت. لكن هذا القانون أيضًا لا يتناول بشكل محدد "المحتوى الهابط"، مما يُبقي المجال مفتوحًا لتفسيره بطرق مختلفة.

اما الجهات المسؤولة وآليات التنفيذ هذ القانون فهي مجلس القضاء الأعلى حيث يتولى مجلس القضاء الأعلى إصدار توجيهات لمحاكم التحقيق لمتابعة صُنّاع المحتوى المخالف. وقد أصدر المجلس عدة مذكرات قبض بحق مشاهير في وسائل التواصل الاجتماعي بتُهمة نشر محتوى هابط وغير لائق.

وايضا وزارة الداخلية حيث تُدير وزارة الداخلية منصة "بلغ" الإلكترونية لتلقي البلاغات عن المحتوى المسيء. كما تُشرف على "لجنة المحتوى الهابط"، التي تتولى رصد الحالات المخالفة واتخاذ الإجراءات القانونية بحقها.

وايضا هناك لجنة المحتوى الهابط تُعتبر لجنة المحتوى الهابط من أبرز الجهات التنفيذية في مكافحة هذا النوع من المحتوى. تتعاون اللجنة مع وسائل الإعلام ومراكز البحث لمتابعة انتشار هذه المواد واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة.

ومن الامثلة على صناع المحتوى الهابط الذين تم القبض عليهم هي حالة "غفران سوادي" حيث تمت ملاحقة "غفران سوادي" المعروفة بـ"أم فهد" بتهمة نشر محتوى فاحش على منصة "تيك توك". حُكم عليها بالحبس لمدة ستة أشهر، مما أثار جدلًا واسعًا حول معايير تحديد المحتوى الهابط. وايضا حالة "حسن صجمة" حُكم على "حسن صجمة" بالحبس لمدة عامين بتهمة نشر محتوى مخلاً بالآداب العامة. هذه الحالة تُظهر التباين في تفسير ما يُعتبر محتوى هابطًا، مما يثير تساؤلات حول معايير العدالة والمساواة في تطبيق القانون.

وايضا حالة "بلانة" حيث تم إصدار أمر قبض بحق الناشط على منصة "تيك توك" "بلانة" محمد عمر محي الدين قادر، وذلك لنشره محتوى يُعتبر مسيئًا للذوق العام. هذه الحالة تُبرز دور الجهات التنفيذية في مكافحة المحتوى الهابط، لكنها أيضًا تُثير تساؤلات حول حدود حرية التعبير[٢٢].

ومن الانتقادات والمخاوف التي تحصلنا عليها من خلال البحث عن الموضوع عبر موقع كوكل توصلنا الى انها

١_ تقييد حرية التعبير :_ حيث تُواجه سياسة مكافحة المحتوى الهابط انتقادات بأنها تُستخدم لتقييد حرية الرأي والتعبير، خاصةً في المجالات السياسية والاجتماعية. قد يُعتبر البعض أن هذه السياسات تُستخدم لتصفية الحسابات السياسية أو الاجتماعية.

٢_ غياب المعايير الواضحة :_ حيث لا توجد معايير محددة لتحديد المحتوى الهابط، مما يفتح المجال للتفسير الشخصي. هذا الغموض يُؤدي إلى تفاوت في تطبيق القانون، مما يُثير تساؤلات حول العدالة والمساواة.

٣_ استهداف فئات معينة :_ يُلاحظ استهداف صُنّاع المحتوى من النساء والفنانين بشكل خاص، مما يُثير تساؤلات حول التمييز والمساواة في تطبيق القانون. قد يُعتبر البعض أن هذه السياسات تُستخدم للحد من حرية الإبداع والتعبير[٢٣].

من كل ما تقدم يتبين لنا ان سياسة مكافحة المحتوى الهابط في العراق، يتضح أن هناك حاجة ملحة لتطوير تشريعات واضحة ومحددة تنظم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، بما يضمن حماية القيم المجتمعية دون التضييق على حرية التعبير. يجب أن تكون هذه التشريعات متوافقة مع الدستور العراقي، الذي يضمن حرية الرأي والتعبير، وفي الوقت نفسه تحمي المجتمع من آثار المحتوى الهابط. كما يجب أن تكون هناك معايير محددة وواضحة لتحديد ما يُعتبر محتوى هابطًا، مما يُقلل من التفسير الشخصي ويُعزز العدالة والمساواة في تطبيق القانون. يجب أن تكون هذه المعايير مبنية على القيم المجتمعية والأعراف الثقافية، مع مراعاة التطورات الرقمية والتحديات الجديدة التي تُواجه المجتمع. كما ويُعتبر مكافحة المحتوى الهابط جزءًا من مشروع وطني شامل يهدف إلى تحقيق توازن بين حماية القيم المجتمعية وضمان حرية التعبير، مما يُسهم في بناء مجتمع رقمي آمن ومسؤول.

المطلب الثاني

الوقاية التي تضعها السياسة الجنائية لمكافحة المحتوى الهابط

اولا :– الوقاية التشريعية والقانونية

أول وأهم خطوة في الوقاية تتعلق بتقوية الإطار القانوني نفسه. فسياسة مكافحة المحتوى الهابط لن تكون فعالة إلا إذا كانت القوانين واضحة ودقيقة، تحدد بوضوح ما يُعتبر محتوى هابطًا وما يُعد مخالفًا للآداب العامة، دون ترك المجال واسعًا لتفسير القضاة بشكل شخصي. وفي هذا السياق، يجب أن تتضمن السياسة الوقائية تعريفًا محددًا للمحتوى الهابط يشمل الصور والفيديوهات والألفاظ المسيئة، والمحتوى الذي يروّج للعنف أو التطرف.

كما يجب أن توفر القوانين آليات لتحذير المستخدم قبل العقوبة، مثل إشعار صريح بحذف المحتوى المخالف مع توضيح السبب القانوني، وهذا يحمي المواطنين من العقوبات المفاجئة ويزيد من وعيهم بالقوانين. يمكن تصور أن هذه الخطوة تساهم في الحد من تكرار المخالفات غير المقصودة، وتُشعر المستخدم بالمسؤولية تجاه ما ينشره. وبإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تضع السياسة آليات لمراجعة المحتوى قبل اتخاذ القرار القضائي، بحيث يتم تقييم المحتوى من قبل لجنة متخصصة تحتوي على خبراء قانونيين وثقافيين واجتماعيين، مما يحد من التجاوزات ويضمن تفسيرًا عادلًا للمعايير[٢٤].

ثانيا :_ الوقاية التقنية والتكنولوجية

جانب الوقاية الثاني يتمثل في استخدام التكنولوجيا كأداة للحد من انتشار المحتوى الهابط. على سبيل المثال، يمكن لوسائل التواصل الاجتماعي أن تعتمد أنظمة الذكاء الاصطناعي لتحديد المحتوى المخالف، أو وضع آليات لإخفائه مؤقتًا حتى يتم مراجعته من قبل اللجنة المختصة. كما ويمكن أيضًا تصميم منصات للإبلاغ عن المخالفات بسهولة، مثل ما فعلت وزارة الداخلية في العراق من خلال منصة "بلغ"، حيث يتيح للمواطنين تقديم بلاغاتهم بشكل مباشر وسريع.

هذه المنصات لا تساعد فقط في كشف المخالفات، بل تعزز أيضًا المشاركة المجتمعية في الحفاظ على الذوق العام. وكما أن الوقاية التقنية تشمل تعزيز الرقابة الذاتية، عبر أدوات تتيح للمستخدم التحكم في من يرى محتواه، أو إضافة إعدادات تحذيرية على المحتوى الحساس، بحيث يكون الوصول إليه مقيدًا لمن يتجاوزون حدًا معينًا من العمر أو الحساسية. وهذا يحد من انتشار المحتوى الهابط بين الفئات الأكثر عرضة للضرر، مثل الأطفال والمراهقين[٢٥].

ثالثا :_ الوقاية التربوية والتوعوية

جانب آخر مهم للوقاية يتمثل في التثقيف والتوعية المجتمعية. فالأفراد الذين يمتلكون وعيًا قانونيًا وثقافيًا يكونون أقل عرضة لنشر محتوى هابط عن قصد أو عن غير قصد. يمكن أن تشمل هذه التوعية برامج تعليمية في المدارس والجامعات، بالإضافة إلى حملات إعلامية تركز على مسؤولية الأفراد عند استخدام الإنترنت، وشرح العقوبات القانونية المرتبطة بنشر المحتوى

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 9
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

المخالف. وكما يمكن تنظيم ورش عمل تدريبية لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، خاصة صُنّاع المحتوى، لتوضيح الحدود القانونية والأخلاقية، وكيفية التعبير عن الرأي بحرية دون التعدي على القيم المجتمعية.

أمثلة حية من العراق تُظهر أن بعض صُنّاع المحتوى لم يكونوا على دراية بما يُعد مخالفًا للآداب العامة، وبالتالي فإن الوقاية التوعوية تقلل من مثل هذه الحالات، وتقلل الحاجة إلى العقوبات القضائية المكثفة، مما يجعل المجتمع أكثر أمانًا ووعيًا[٢٦].

رابعا :_ الوقاية المجتمعية والتنظيمية

الوقاية المجتمعية تعني إشراك المجتمع في مراقبة المحتوى، بحيث لا تقتصر المسؤولية على الجهات الحكومية فقط. يمكن إنشاء هيئات للمراقبة المجتمعية تضم مواطنين وخبراء ثقافيين وقانونيين، مهمتهم تقييم المحتوى والمساعدة في توجيه البلاغات القانونية عند الحاجة.

إضافة إلى ذلك، ينبغي أن تُشجع السياسة على الشراكة بين الدولة وشركات التواصل الاجتماعي، بحيث يكون هناك تعاون فعال لمراجعة المحتوى، وحذف المواد المخالفة بسرعة قبل انتشارها على نطاق واسع. هذا النوع من التعاون يقلل من الآثار السلبية للمحتوى على المجتمع، ويجعل الرقابة أكثر فعالية. وكما أن الوقاية تشمل تنظيم المساحات الرقمية، مثل إنشاء قواعد واضحة حول ما يُسمح بنشره وما يُمنع، وتحديد المسؤولية القانونية لمن ينشر محتوى مخالفًا أو يسمح بنشره على منصاته. هذا يعزز الشفافية ويزيد من الانضباط في الفضاء الرقمي[٢٧].

خامسا :_ الوقاية القضائية والتقييمية

الجانب الأخير للوقاية يتمثل في آليات القضاء والمراجعة القانونية. يجب أن تتضمن السياسة الجنائية محاكمات عادلة، مع تحديد عقوبات متدرجة تبدأ بالتحذير، مرورًا بالغرامات، وصولًا إلى العقوبة الجنائية، وفقًا لدرجة المخالفة.

كما يجب أن تكون هناك آلية للطعن والمراجعة القضائية، بحيث يستطيع المواطنون الاعتراض على القرارات أو العقوبات في حال شعورهم بالظلم. هذه الآلية تعزز ثقة المجتمع في القانون، وتقلل من التوتر الناتج عن سوء تفسير المحتوى. يمكن أيضًا استخدام التقييم الدوري للسياسات الوقائية، بحيث تُراجع كل فترة لضمان فعاليتها، وتحديثها بما يتوافق مع التطورات التكنولوجية الجديدة وتغير طبيعة المحتوى الرقمي. هذا يجعل الوقاية ليست مجرد إجراءات مؤقتة، بل عملية مستمرة تتطور مع الزمن وتحقق أهداف حماية المجتمع والذوق العام بكفاءة.

وبذلك نكون قد تناول الوقاية في خمسة محاور رئيسية: التشريعية والقانونية، التقنية، التربوية، المجتمعية، القضائية، مع سرد أمثلة حية من الواقع العراقي وشرح الإجراءات العملية التي يمكن اتباعها لضمان فاعلية السياسة الجنائية في مكافحة المحتوى الهابط[٢٨].

الخاتمة

يمكن تلخيص الخاتمة باهم النتائج والتوصيات التي توصلنا لها من خلال البحث في السياسة الجنائية لمكافحة المحتوى الهابط عبر وسائل التواصل الاجتماعي

اولا :_ النتائج

١)من خلال ما تقدم، يتضح أن المحتوى الهابط عبر وسائل التواصل الاجتماعي أصبح يشكل تهديدًا خطيرًا على القيم الأخلاقية والسلم المجتمعي، لكونه يضعف الوعي العام، ويغذي الانحرافات السلوكية، ويقوض دور الأسرة والمؤسسات التربوية في التنشئة. وقد بيّنت الدراسة أن السياسة الجنائية، بمختلف أبعادها التشريعية والوقائية والعقابية، تمثل أداة رئيسة في مواجهة هذا التحدي، شرط أن تُبنى على التوازن بين حماية حرية التعبير من جهة، وصون الأخلاق العامة والنظام العام من جهة أخرى.

٢)إن تجريم المحتوى الهابط وحده لا يكفي، بل يجب أن يُرفد بوسائل وقائية كالتثقيف الإعلامي، وتمكين الشباب من استخدام الإنترنت بشكل مسؤول، وتعزيز دور الأسرة والمدرسة، فضلًا عن إرساء شراكة فعالة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والمنصات الرقمية. ومن ثمّ فإن التصدي الحقيقي لهذه الظاهرة يتطلب رؤية شاملة توائم بين الردع والعلاج، بين التشريع والوقاية، وبين الجزاء القانوني والتربية الأخلاقية.

٣)تبين لنا أن هناك حاجة ملحة لتطوير تشريعات واضحة ومحددة تنظم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، بما يضمن حماية القيم المجتمعية دون التضييق على حرية التعبير. يجب أن تكون هذه التشريعات متوافقة مع الدستور العراقي، الذي يضمن حرية الرأي والتعبير، وفي الوقت نفسه تحمي المجتمع من آثار المحتوى الهابط.

٤)يجب أن تكون هناك معايير محددة وواضحة لتحديد ما يُعتبر محتوى هابطًا، مما يُقلل من التفسير الشخصي ويُعزز العدالة والمساواة في تطبيق القانون. يجب أن تكون هذه المعايير مبنية على القيم المجتمعية والأعراف الثقافية، مع مراعاة التطورات الرقمية والتحديات الجديدة التي تُواجه المجتمع.

٥)يُعتبر مكافحة المحتوى الهابط جزءًا من مشروع وطني شامل يهدف إلى تحقيق توازن بين حماية القيم المجتمعية وضمان حرية التعبير، مما يُسهم في بناء مجتمع رقمي آمن ومسؤول.

ثانيا :_ التوصيات

١. تعزيز التشريعات الوطنية من خلال سن قوانين أكثر وضوحاً تحدد مفهوم المحتوى الهابط والعقوبات المترتبة على نشره أو الترويج له.

٢. إنشاء وحدات متخصصة ضمن الأجهزة الأمنية والقضائية لرصد ومتابعة المحتوى الهابط عبر الإنترنت باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

٣. تفعيل التعاون الدولي بين الدول ومنصات التواصل الاجتماعي لمكافحة الحسابات التي تنشر هذا النوع من المحتوى.

٤. تنمية الثقافة الرقمية لدى الشباب من خلال المناهج الدراسية وبرامج التوعية الإعلامية، بما يرسخ قيم الاستخدام الآمن والمسؤول للإنترنت.

٥. إشراك الأسرة والمؤسسات التربوية في عملية الوقاية عبر الرقابة الأسرية والتوجيه الأخلاقي، وتعزيز دور المدرسة في التربية الإعلامية.

٦. تشجيع البدائل الإيجابية مثل دعم صانعي المحتوى الهادف وتوفير منصات وطنية تشجع على الإبداع الراقي.

٧. وضع آليات شكاوى سهلة وسريعة تمكّن المستخدمين من الإبلاغ عن أي محتوى هابط أو مسيء.

الهوامش

[١] أكرم نشأت ابراهيم ، السياسة الجنائية ، دراسة مقارنة، بغداد ، مكتبة النهضة، ١٩٩٧، ص٣٤٥.

[٢] سليمان عبد المنعم، النظرية العامة للعقوبات، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٣، ص٢٣٠.

[٣] رمسيس بهنام ، النظرية العامة للقانون الجنائي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٧١ .

[٤] المستشار مصطفى مجدي هرجة ، التعليق على قانون العقوبات في ضوء الفقه والقضاء – القسم الخاص ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ص٢٧٩.

[٥] جندي عبدالملك ، الموسوعة الجنائية ، جـ١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، ١٩٧٦ ،ص٤٦٤.

[٦] فخري عبدالرزاق الحديثي ، شـ رح قـ انون العقوبـ ات – القسم الخـ اص ، مطبعـ ة الزمـ ان ، بغـ داد ، ١٩٩٦، ص٢٠٩.

[٧] . المحتوى الهابط لغةً: محتوي (اسم)، و مُحْتَوي (فاعل) و المُحْتَوى(مفعولٌ بـه) ومعناه ضم الشيء و الإشتمالُ عليه، اما الهابط: هَابِط : كلمةٌ أصلها الاسم (هَابِطٌ) في صورة مفرد مذكر وجذرها (هبط)؛ ومعناها (النزول و الانحدار).المصدر محب الدين أبي فيض السيد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي الحنفي، تاج العروس من جواهر القاموس، دراسة وتحقيق علي شيري، مج١٤، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٥ ، ص ٢٠٧. وايضا أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري، لسان العرب، ج١١، ط٣، دار صادر، بيروت ١٩٩٤، ص ٢١٥.

[٨] . هيفاء راضي جعفر ، اثر مكافحة المحتوى الهابط على حرية التعبير عن الراي مجلة المامون عدد خاص ٢٣ ، ص٧٦٨.

[٩] . شرين محمد كاظم ، دور المؤسسة الامنية في الضبط الاجتماعي ، دراسة ميدانية حول المحتوى الهابط ، بحث منشور في مجلة جامعة بغداد العدد ٢٧ ، السنة ١١، ٢٠٢٤، ج٤، ص٢.

[١٠] . احمد عبد الحسين ، استخدام الاطفال لمواقع التواصل ازاء المحتوى الهابط وانعكاسته عليه، مجلة الدراسات العليا ، المجلد٢، ٢٠٢٤، ص٣٤٤.

[١١]) حسين عبد الهادي البياع ،شرح قانون الاثبات، مصدر سابق، ص ١٤٣.

[١٢]) وسيم شفيق الحجار ، النظام القانوني لوسائل التواصل الاجتماعي ، دار الفكر الجامعي، ط٣ ، ٢٠١٧ ، ص١٦٥.

[١٣])https://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%

تمت الزيارة في ٢٠٢٥/٩/١ الوقت:٧:٣٠

[١٤]) خالد غسان يوسف المقدادي ، ثورة الشبكات الاجتماعية ، ١٩٩٩ ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع

[١٥]) https://mawdoo3.com/%D8%A3% 88%D8%B3%D8%A7%D8%

تمت الزيارة في ٢٠٢٥/٩/١١ ،الوقت٦:١٠.

[١٦]) عبد الرحمن بن ابراهيم الشاعر ، مواقع التواصل الاجتماعي والسلوك الانساني ، ٢٠١٠ ، دار العلم للنشر والتوزيع ، ص١٣١.

[١٧])https://mawdoo3.com/% D8%B3%D8%A7%D8

تمت الزيارة في ٢٠٢٥/٩/١١ ،الوقت٦:١٠.

[١٨]) اشرف جابر ، الجوانب القانونية لمواقع التواصل الاجتماعي ، دار العلم للنشر والتوزيع ، ٢٠١٣، ص٧٠.

[١٩])https://mawdoo3.co % تمت الزيارة في ٢٠٢٥/٩/٧ ،الوقت٦:١٠.

[٢٠]) https://mawdoo3.com % تمت الزيارة في ٢٠٢٥/٩/٨ ،الوقت٦:٣٠.

[٢١] .حيدر عبد المرشد ، علاج المشكلة بالازمة المحتوى الهابط في وسائل التواصل الاجتماعي في العراق بين المجتمع والقانون مركز البيان للدراسات التخطيط ، ٢٠٢٣ ، ص٥٤.

[٢٢] . شرين محمد كاظم ، دور المؤسسة الامنية في الضبط الاجتماعي ، دراسة ميدانية حول المحتوى الهابط ، بحث منشور في مجلة جامعة بغداد العدد ٢٧ ، السنة ١١، ٢٠٢٤، ج٤، ص٥.

[٢٣] .حيدر جاسب عريبي ، المحتوى الهابط والتكيف القانوني له ، بحث منشور في مجلة حمورابي ، العدد ٢٣، ص٤٤.

[٢٤] .حيدر نجيب احمد المفتي ، المحتوى الهابط بين المسالة القانونية والاعتقاد الخاطئ بقيد حرية الراي ، بحث منشور في كلية القانون والعلوم السياسية في جامعة ديالى،٢٠٢٤ ،ص١٣١.

[٢٥] .عقيل عباس ، المحتوى الهابط في العراق ، بحث منشور في مجلة جامعة بغداد للعلوم السياسة ، ٢٠٢٣ ،ص١١.

[٢٦] .فاضل البدراني ، محاربة المحتوى الهابط ، مقالة منشورة في صحيفة العالم يومية تصدر في بغداد ،٢٧/شباط،٢٠٢٣.

[٢٧] .فاضل البدراني ، مصدر سابق.

[٢٨] . شرين محمد كاظم ، دور المؤسسة الامنية في الضبط الاجتماعي ، دراسة ميدانية حول المحتوى الهابط ، بحث منشور في مجلة جامعة بغداد العدد ٢٧ ، السنة ١١، ٢٠٢٤، ج٤، ص٤.

المصادر والمراجع

١)أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري، لسان العرب، ج١١، ط٣، دار صادر، بيروت ١٩٩٤.

٢)احمد عبد الحسين ، استخدام الاطفال لمواقع التواصل ازاء المحتوى الهابط وانعكاسته عليه، مجلة الدراسات العليا ، المجلد٢، ٢٠٢٤.

٣)اشرف جابر ، الجوانب القانونية لمواقع التواصل الاجتماعي ، دار العلم للنشر والتوزيع ، ٢٠١٣، ص٧٠.

٤)أكرم نشأت ابراهيم ، السياسة الجنائية ، دراسة مقارنة، بغداد ، مكتبة النهضة، ١٩٩٧.

٥)جندي عبدالملك ، الموسوعة الجنائية ، جـ١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، ١٩٧٦.

٦)حيدر جاسب عريبي ، المحتوى الهابط والتكيف القانوني له ، بحث منشور في مجلة حمورابي ، العدد ٢٣.

٧)حيدر عبد المرشد ، علاج المشكلة بالازمة المحتوى الهابط في وسائل التواصل الاجتماعي في العراق بين المجتمع والقانون مركز البيان للدراسات التخطيط ، ٢٠٢٣ ، ص٥٤.

٨)حيدر نجيب احمد المفتي ، المحتوى الهابط بين المسالة القانونية والاعتقاد الخاطئ بقيد حرية الراي ، بحث منشور في كلية القانون والعلوم السياسية في جامعة ديالى،٢٠٢٤.

٩)خالد غسان يوسف المقدادي ، ثورة الشبكات الاجتماعية ، ١٩٩٩ ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع

١٠)رمسيس بهنام ، النظرية العامة للقانون الجنائي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٧١ .

١١)سليمان عبد المنعم، النظرية العامة للعقوبات، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٣.

١٢)شرين محمد كاظم ، دور المؤسسة الامنية في الضبط الاجتماعي ، دراسة ميدانية حول المحتوى الهابط ، بحث منشور في مجلة جامعة بغداد العدد ٢٧ ، السنة ١١، ٢٠٢٤، ج٤.

١٣)شرين محمد كاظم ، دور المؤسسة الامنية في الضبط الاجتماعي ، دراسة ميدانية حول المحتوى الهابط ، بحث منشور في مجلة جامعة بغداد العدد ٢٧ ، السنة ١١، ٢٠٢٤، ج٤،.

١٤)عبد الرحمن بن ابراهيم الشاعر ، مواقع التواصل الاجتماعي والسلوك الانساني ، ٢٠١٠ ، دار العلم للنشر والتوزيع.

١٥)عقيل عباس ، المحتوى الهابط في العراق ، بحث منشور في مجلة جامعة بغداد للعلوم السياسة ، ٢٠٢٣.

١٦)فاضل البدراني ، محاربة المحتوى الهابط ، مقالة منشورة في صحيفة العالم يومية تصدر في بغداد ،٢٧/شباط ،٢٠٢٣.

١٧)فخري عبدالرزاق الحديثي ، شـ رح قـ انون العقوبـ ات – القسم الخـ اص ، مطبعـ ة الزمـ ان ، بغـ داد ، ١٩٩٦.

١٨)محب الدين أبي فيض السيد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي الحنفي، تاج العروس من جواهر القاموس، دراسة وتحقيق علي شيري، مج١٤، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٥.

١٩)مصطفى مجدي هرجة ، التعليق على قانون العقوبات في ضوء الفقه والقضاء – القسم الخاص ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة.

٢٠)هيفاء راضي جعفر ، اثر مكافحة المحتوى الهابط على حرية التعبير عن الراي مجلة المامون عدد خاص ٢٣ .

٢١)وسيم شفيق الحجار ، النظام القانوني لوسائل التواصل الاجتماعي ، دار الفكر الجامعي، ط٣ ، ٢٠١٧.

٢٢)https://mawdoo3.com/% D8%B3%D8%A7%D8 [٢٨]

https://mawdoo3.com/%D8%A3% 88%D8%B3%D8%A7%D8%

٢٣)ttps://mawdoo3.com %) تمت الزيارة في ٢٠٢٥/٩/٨ ،الوقت٦:٣٠.

٢٤)https://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%

٢٥)https://mawdoo3.co % تمت الزيارة في ٢٠٢٥/٩/٧ ،الوقت٦:١٠

Sources and References

1) Abu al-Fadl Jamal al-Din Muhammad ibn Mukarram ibn Manzur al-Afriqi al-Misri, Lisan al-Arab, vol. 11, 3rd ed., Dar Sader, Beirut, 1994.

2) Ahmad Abd al-Hussein, Children's Use of Social Media and its Impact on Them Regarding Inappropriate Content, Journal of Graduate Studies, vol. 2, 2024.

3) Ashraf Jaber, The Legal Aspects of Social Media, Dar al-Ilm for Publishing and Distribution, 2013, p. 70.

4) Akram Nash'at Ibrahim, Criminal Policy: A Comparative Study, Baghdad, Maktabat al-Nahda, 1997.

5) Jundi Abd al-Malik, The Criminal Encyclopedia, vol. 1, Dar Ihya' al-Turath al-Arabi, Beirut, Lebanon, 1976. 6) Haider Jassim Oraibi, "Vulgar Content and Its Legal Adaptation," a research paper published in Hammurabi Journal, Issue 23.

7) Haider Abdul-Murshid, "Addressing the Problem Through Crisis: Vulgar Content on Social Media in Iraq Between Society and Law," Al-Bayan Center for Studies and Planning, 2023, p. 54.

8) Haider Najib Ahmed Al-Mufti, "Vulgar Content Between the Legal Issue and the Misconception of Restricting Freedom of Opinion," a research paper published by the College of Law and Political Science at Diyala University, 2024.

9) Khalid Ghassan Yousef Al-Miqdadi, "The Social Network Revolution," 1999, University Foundation for Publishing and Distribution.

10) Ramsis Behnam, "The General Theory of Criminal Law," Al-Maaref Establishment, Alexandria, 1971.

11) Suleiman Abdul-Munim, "The General Theory of Penalties," Beirut, Al-Halabi Legal Publications, 2003. 12) Shireen Mohammed Kadhim, The Role of the Security Institution in Social Control: A Field Study on Inappropriate Content, published in the University of Baghdad Journal, Issue 27, Year 11, 2024, Vol. 4.

13) Shireen Mohammed Kadhim, The Role of the Security Institution in Social Control: A Field Study on Inappropriate Content, published in the University of Baghdad Journal, Issue 27, Year 11, 2024, Vol. 4.

14) Abdul Rahman bin Ibrahim Al-Shaer, Social Media and Human Behavior, 2010, Dar Al-Ilm for Publishing and Distribution.

15) Aqeel Abbas, Inappropriate Content in Iraq, published in the University of Baghdad Journal of Political Science, 2023.

16) Fadhil Al-Badrani, Combating Inappropriate Content, an article published in Al-Alam Daily Newspaper, Baghdad, February 27, 2023. 17) Fakhri Abdul-Razzaq Al-Hadithi, Explanation of the Penal Code – Special Section, Al-Zaman Press, Baghdad, 1996.

18) Muhibb Al-Din Abi Fayd Al-Sayyid Murtada Al-Husseini Al-Wasiti Al-Zubaidi Al-Hanafi, Taj Al-Arous min Jawahir Al-Qamus, Study and Verification by Ali Shiri, Vol. 14, Dar Al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution, Beirut, 2005.

19) Mustafa Magdi Harja, Commentary on the Penal Code in Light of Jurisprudence and Judiciary – Special Section, Dar Al-Thaqafa for Printing and Publishing, Cairo.

20) Haifa Radi Jaafar, The Impact of Combating Degrading Content on Freedom of Expression, Al-Mamoun Magazine, Special Issue 23. 21) Waseem Shafiq Al-Hajjar, The Legal System of Social Media, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, 3rd Edition, 2017.

22) https://mawdoo3.com/%D8%B3%D8%A7%D8
https://mawdoo3.com/%D8%A3%88%D8%B3%D8%A7%D8%
23) https://mawdoo3.com % Visited on 8/9/2025, time 6:30.

24) https://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%
25) https://mawdoo3.co % Visited on 7/9/2025, time 6:10